

دراسة لغوية معجمية في كتب الحدود النحوية

(من باب القول إلى باب المفعول به)

علي امحمد المقطف
جامعة غريان - ليبيا

المقدمة

إن أصحاب المعاجم العربية العامة كانوا يعتمدون إلى جمع المفردات الواردة على ألسنة العرب الذين يحتج بهم، ويعول في الأخذ عنهم، والمصطلحات العربية وليدة نشأة العلوم والفنون، وقد نشأت بعد عصر الاحتجاج، ومن ثم لم تكن المعاني الاصطلاحية للألفاظ من بين اهتمام أصحاب المعاجم فلم يكن تناولهم من صميم عملهم، ولم يمثل غرضاً من أغراضهم المعجمية إذ هذا العمل أعني العناية بالمصطلح محل اهتمام الأفراد من المحققين لمصطلحات علم أو فن معين فنجد بعض المعاجم أدرج بعض مصطلحات العلوم في موادها التي تناولتها موجزة أحيانا ومفصلة أحيانا أخرى مع ذكر أصحاب هذه المصطلحات أو ذكر العلم فمنهم صاحب القاموس واللسان والمحكم، فلقد ضمن ابن منظور معجمه الكثير من المصطلحات في مجال النحو والصرف والعروض والقافية.

الحد الأول: القول

يعرفه التلمساني بقوله: كل لفظ⁽¹⁾ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً⁽²⁾، وعرفه زروق في قوله: اللفظ الموضوع لمعنى. فتعريف التلمساني هنا يشبه تعريف الكلم سواء استقل بالفائدة أو لم يستقل بالفائدة، فالقول كذلك يشتمل ما كان تاماً أي جملة تامة أو ما كان ناقصاً كقولك: إن جاء زيد، أما

(1) والمقصود باللفظ: جنس يشمل المهمل والمستعمل.

(2) رسالة في الحدود النحوية للتلمساني 365.

تعريف زروق فهو تعريف عام يشمل كل لفظ وضع لمعنى، ووافق الفاكهي في تعريفه⁽³⁾، وقال السرميني: اللفظ الموضوع لمعنى مفرداً كان أم لا، مفيداً كان أم لا. وهو يشير بذلك إلى أن القول يشمل الكلمة المفردة والجمله المركبة وما كان مفيداً من الكلام، وما لم يفد فهو تعريف عام يشمل كل ما يتلفظ به المتكلم⁽⁴⁾.

وذكر الجوهري: قال يقول قولاً، ويقال: كثر القيل والقال، وكثرت قاله الناس⁽⁵⁾ وقال ابن منظور: الكلام على الترتيب، ولا يتم معناه إلا بغيره⁽⁶⁾ وعند الفيروزآبادي: القول الكلام⁽⁷⁾ فالقول معناه عند المعجمين الكلام، وهذا المعنى اتفق عليه النحويون في تعريف المصطلح النحوي.

وقال الجرجاني: هو اللفظ المركب في القضية الملفوضة⁽⁸⁾ وعند المناوي: إبداء صور الكلم نظاماً بمنزلة ائتلاف الصور المحسوسة جمعاً، فالقول مشهود القلب بواسطة الأذن، ومن الملاحظ على تعريف الجرجاني والمناوي أنه يشير إلى أن القول ما أفاد نظمه معناً مفيداً أو مستقلاً بالفائدة، وقد وجدنا هذا متحققاً عند المناوي وهو واضح من الألفاظ التي اعتمد كل تعريف عليها مثل المركب والقضية عند الجرجاني، ومثل نظاماً وائتلاًفاً عند المناوي فهو ما وصل إلى القلب أو الحواس متألفاً من الكلم يؤدي حقيقة القول لدى المخاطب⁽⁹⁾ ويقول الكفوي: يطلق على كل حرف من حروف المعجم، وعلى أكثر منه مفيداً كان أو لا⁽¹⁰⁾ فتعريف الكفوي هذا جاء تعريفاً عاماً يشمل كل ما يتلفظ به المتكلم وهو ما ذكره أغلب النحويين.

⁽³⁾ ينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الثالثة، وينظر كتاب شرح الحدود في النحو للفاكهي 70

⁽⁴⁾ ينظر أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية، الصفحة الثالثة، والمراد بقوله لمعنى مفرد أم لا: أي مفرداً كان أو مركباً، ومفيداً كان أم لا، يعني كان مفيداً أو غير مفيد، ينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي 70.

⁽⁵⁾ الصحاح 892، مادة قول .

⁽⁶⁾ اللسان 572 / 11، مادة قول .

⁽⁷⁾ الفاموس المحيط 947، باب اللام، فصل القاف .

⁽⁸⁾ التعريفات 230 .

⁽⁹⁾ التوقيف على مهمات التعاريف 594 .

⁽¹⁰⁾ الكليات 598 .

الحد الثاني: الكلام

يعرفه الرماني بقوله: ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى⁽¹¹⁾. وتعريف التلمساني، مختلف عن تعريف الرماني فقال: هو أصوات مسموعة، وحروف مقطعة ضرباً من التقطيع⁽¹²⁾، وقال الأبي: ماتضمنه من الكلام اسناداً مفيداً مقصوداً لذاته⁽¹³⁾، ومن الملاحظ على تعريف الرماني أنه يشير إلى تأليف الحروف في الكلمة المفردة التي تؤدي معنى بعينه مثل: زيد، ورجل، ودائط، أما تعريف التلمساني فقد أشار إلى حقيقة لغوية وهي: أن الحروف المؤلفة منها الكلمة ماهي إلا أصوات مسموعة يتألف منها الكلام، أما الأبي فقد أشار إلى ظاهرة الإسناد في الجملة العربية التي يستقيم الكلام بوجوده في التركيب الإسنادي. وعرفه زروق فقال: قول مفيد بالإسناد مقصود لذاته. فأضاف زروق عن تعريف الأبي قوله: قول⁽¹⁴⁾، أما الفاهكي فذكر التعريف نفسه قال: قول مفيد، مقصود لذاته. إلا أنه سكت عن قوله: إسناداً⁽¹⁵⁾، وعرفه السرميني فقال: اللفظ المركب المفيد الموضوع، نحو: قام زيد، وزيد قائم. فأضاف السرميني قوله: اللفظ المركب⁽¹⁶⁾، واشتملت أمثله على طرق الإسناد سواء أكان في جملة اسمية أو جملة فعلية، وهو الظاهر من الأمثلة التي ذكرها⁽¹⁷⁾.

وقال الجوهري: الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير،⁽¹⁸⁾ وعند ابن منظور قول معروف، والقرآن كلام الله، وقال أيضاً: أصوات تامة مفيدة، وما كان مكتفياً بنفسه⁽¹⁹⁾. ويقول الفيروزآبادي الكلام: القول، أو ما كان مكتفياً

(11) كتاب الحدود في النحو، ت: الرماني 65، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م.

(12) رسالة في الحدود النحوية المنسوبة للتلمساني 365.

(13) الحدود النحوية للأبي 51.

(14) معنى قول: أي مقول قوة أو فعلاً. والقول وإن اطلق على غير اللفظ، إلا أن المراد به هنا اللفظ، ينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاهكي، 57 وينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الثانية.

(15) والاسناد: يخرج المركب الغير الاسنادي من التقييدي والمزجي والاضافي، والاسنادي غير المفيد كقوله: السماء فوقنا، ينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاهكي، 57.

(16) ومعنى المركب: الفائدة التامة أي: التركيبية.

(17) ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية للسرميني، الصفحة الأولى.

(18) اسم الجنس: هو ما وضع لأن يقع على شيء وشبهه، ينظر الكليات 63، وينظر الصحاح 922. مادة كلم.

(19) ينظر اللسان 524 مادة كلم.

بنفسه⁽²⁰⁾ فنجد ابن منظور قد أضاف قوله: أصوات مفيدة، وبهذا نجد أن مفهوم الكلام متحقق في الاستعمال اللغوي، وهو ما لاحظناه من خلال تعريف ابن منظور، والجوهري، والفيروزآبادي للكلام. وقال الجرجاني: الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد⁽²¹⁾ وقول المناوي في الكلام: إظهار ما في الباطن لمن يشهد ذلك بنحو من أنحاء الاظهار.⁽²²⁾ وعند الكفوي: ما تضمنه الاسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته.⁽²³⁾ فلم يختلف المعنى الاصطلاحي كثيراً عما قاله النحاة إلا في تعريف المناوي في قوله: إظهار ما في الباطن، فهو تعريف عام ليس منه إشارة إلى حقيقة المنطوق من كونه اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، أو جملة مستقلة، وإنما ذكر أن الكلام إظهار ما في باطن المتكلم لمن يشهد ذلك يعني المخاطب بهذا الكلام، وبهذا يكون تعريف النحاة قد استقر اصطلاحياً عند الكفوي لشبهه لهذه التعريفات، وذلك أن تعريف الكفوي معبراً عن هذه المفاهيم التي سبقته ليصبح المصطلح ناضجاً قد أفاد من التعريفات السابقة.

الحد الثالث: الكلم

عرفه الأبيدي بقوله: ما تتركب من ثلاث كلمات فصاعداً، أفاد أم لم يفد، فهو أعم من الكلام، مثال الكلمة: زيد، ومثال الكلام: زيد قائم، ومثال الكلم: إن قام زيد، ومثال ما اجتمع فيه الكلام والكلم: زيد أبوه قائم⁽²⁴⁾، وتعريف زروق للكلم هو: ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أو لم يفد، فهو أخص من الكلام بالتركيب من الثلاث، وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة. ففسر معنى اشتمال الفائدة حين يتألف الكلم من ثلاث كلمات؛ لأن الكلام المفيد قد يشتمل على كلمتين تتحقق بهما الفائدة من الكلام نحو: زيد قائم، وذكر

⁽²⁰⁾ ينظر القاموس 1042، باب الميم، فصل الكاف.

⁽²¹⁾ التعريفات للجرجاني 237.

⁽²²⁾ التوقيف على مهمات التعاريف 607.

⁽²³⁾ الكليات 937.

⁽²⁴⁾ الحدود النحوية للأبيدي 52، ومعنى العموم في التعريف هو أن الكلم يطلق على ما هو مفيد أو غير مفيد.

الفاكهي تعريفه مماثلاً تماماً لتعريف زروق، وأضاف قوله: والكلام عكسه⁽²⁵⁾، وقال السرميني: ما تركيب من ثلاث كلمات سواء أفاد: كضرب زيد عمراً، أو لا، نحو: إن قام زيد، وتعريف السرميني لم يصف شيئاً عن تعريف الأبيّ فهو يماثله إلا في ذكر الأمثلة للكلام المفيد أو غير المفيد فواضح من المثال الأول: ضرب زيد عمرو، أنه كلام مستقل بالفائدة خلافاً لقوله: إن قام زيد فهو جملة شرطية تحتاج إلى جواب الشرط حتى يستقل الكلام بالفائدة، غير أنه أراد هذه الجملة منفصلة عن الجواب؛ لأنها لا تستقل بالفائدة⁽²⁶⁾.

ويقول الجوهري الكلم: لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة مثل نَبَقَةٍ وَنَبِقٍ⁽²⁷⁾، وأخذ ابن منظور التعريف ذاته من الجوهري⁽²⁸⁾ وعند الفيروزآبادي: كلم كالكلمة، فواضح من كلام الجوهري وابن منظور أنهما يتفقان مع التعريف الاصطلاحي للكلم في أنه لا يستقل بالفائدة، فكما أن الكلمة لا تستقل بالفائدة إلا داخل الجملة فكذلك الكلم المؤلف من كلمتين لا يستقل بالفائدة⁽²⁹⁾ فالمعنى المعجمي للكلم يدل على ما لا أقله ثلاث كلمات. ويقول المناوي: الكلم التأثير المدرك بإحدى الحاستين: السمع والبصر، ومعنى هذا أن الكلم عنده ما استقل بالفائدة لأن ما كان له الفائدة تأثر به السمع والبصر خلافاً لما لا يستقل بالفائدة⁽³⁰⁾، وعند الكفوي: الكلم يطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وحقه أن يقع على القليل والكثير⁽³¹⁾، فلم يحدد للكلم عدداً معيناً كما حددها الأبيّ وغيره بثلاث كلمات، ومن الملاحظ أن هذه التعريفات استقرت عند الكفوي فلم يصف كثيراً إلى ما ذكره السابقون.

⁽²⁵⁾ والمقصود بالتركيب من الثلاث أي: ثلاث كلمات، مثال الكلمة: زيد، ومثال الكلام: زيد قائم، ومثال الكلم: إن قام زيد، وينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الثالثة.

⁽²⁶⁾ ينظر كتاب شرح حدود النحو للفاكهي 77، ومخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية للسرميني، الصفحة الثالثة.

⁽²⁷⁾ الصحاح 922، مادة كلم.

⁽²⁸⁾ اللسان 522/12، مادة كلم.

⁽²⁹⁾ القاموس 1042.

⁽³⁰⁾ التوقيف على مهمات التعاريف، 608.

⁽³¹⁾ الكليات 639، 639.

الحد الرابع: الكلمة

يعرف التلمساني الكلمة: كل لفظة تدل على معنى⁽³²⁾. وعرفها الأبيدي الكلمة دلاليًا فقال: اللفظ الدال بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد مضيفاً على تعريف التلمساني قوله:⁽³³⁾ بالقوة أو بالفعل، وهذه الإضافة لها أهميتها إذ أن معنى الكلمة لا يتحقق بالفعل إلا من خلال استعمال أبناء اللغة لهذه الكلمة، وهو المعنى المتحقق في الكلمة المفردة أو الكلمة المركبة في جملة أو أكثر⁽³⁴⁾ وتعريف زروق مغاير لتعريف التلمساني وهو: قول مفرد مستقل.⁽³⁵⁾ وأما الفاكهي فتعريفه مختصر إلى حد كبير مقارنة بتعريف التلمساني، وقد ظهر تشابه كبير مع تعريف زروق فقال الكلمة: قول مستقل.⁽³⁶⁾ وقد ذكر السرميني تعريف السابقين نفسه غير أنه فسر تعريفه ببعض الأمثلة من الاسم، والفعل، والحرف. نحو: زيد، وضرب، وهل⁽³⁷⁾.

وقال: الجوهرية: الكلمة مثل نبتة ونبق، وقال كذلك: الكلمة هي القصيدة، وقال فيها ابن منظور: تقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى، وقال: تقع على القصيدة بكمالها، وخطبة بأسرها، وقال أيضاً: الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وذكر الفيروزآبادي قوله: والكلمة اللفظة والقصيدة، فنلاحظ أن المعنى الاصطلاحي في مفهوم الكلمة أضيق من مفهومه عند أصحاب المعاجم فإذا كانت الكلمة عند النحويين تشمل الاسم والفعل والحرف فهي في معناها اللغوي تتسع لتشمل القصيدة من

⁽³²⁾ رسالة في الحدود النحوية المنسوبة للتلمساني، 365.

⁽³³⁾ ينظر الحدود النحوية للأبيدي، 51.

⁽³⁴⁾ يقصد بالقوة: غير الملفوظ أو المنوي مع اللفظ كالفعل في أفعلُ وأفعلُ، ونفعل، ينظر تعليق الأستاذ الدكتور: خالد فهمي في تحقيقه لكتاب الحدود النحوية للأبيدي 51.

⁽³⁵⁾ وجعله الجنس القول، وهو خاص بالموضوع، فاستغنى بذلك عن قوله وضعاً. والمستقل: أي دال بالوضع، ولذلك أقول: إن في تعريف زروق والفاكهي لبس بين قولهم: قول، وقولهم: مستقل، ينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الثانية، وينظر شرح الحدود في النحو للأبيدي 50. وكتاب شرح الحدود في النحو للفاكهي 81.

⁽³⁶⁾ ينظر السابق.

⁽³⁷⁾ ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية، الصفحة الثالثة.

الشعر أو الخطبة من النثر فتشمل النص كله، فتطلق اللغة عليه الكلمة، وقد اختلف النحويون مع قول ابن منظور والفيروزآبادي في قولهم: الكلمة تقع على القصيدة والخطبة⁽³⁸⁾ فهو في رأبي اطلاق مجازي. وعرف الجرجاني حد الكلمة بقوله: هو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، فقد شابه تعريف الأبذي، وسار على نهجه المناوي، فنقل تعريف الجرجاني دون أن يضيف إليه شيء، وقال الكفوي: كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع،⁽³⁹⁾ ومن الملاحظ على تعريفه أنه أضاف قوله بالوضع أي تواضع، وهي لها دلالتها في تعريف الكلمة، ذلك أن تواضع الناس على الكلام هو سبب وجود الكلمة في الاستعمال اللغوي، والذي أراه أن تعريف الأبذي وهو: اللفظ الدال بالقوة، أو بالفعل على معنى مفرد. هو الكاشف عن حقيقة المحدود وإن كان لا يختلف كثيراً عن ما ذكره النحويون.

الحد الخامس: اللفظ

اللفظ عند الرماني: كلام يخرج من الفم⁽⁴⁰⁾، وعرفه الأبذي بقوله: الصوت المشتمل على بعض الحروف⁽⁴¹⁾، ويعرفه زروق بقوله: الصوت المشتمل على بعض الحروف⁽⁴²⁾ الهجائية تحقيقاً أو تقديراً⁽⁴³⁾، ويعرفه الفاكهي بتعريف نفسه⁽⁴⁴⁾، ويقول السرميني: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية مهملاً كان أو مستعملاً⁽⁴⁵⁾، ومن الملاحظ على هذه التعريفات أنها تشمل

⁽³⁸⁾ ينظر الصحاح 922 مادة كلم، واللسان 522/12 مادة كلم، والقاموس المحيط 1042، باب الميم، فصل الكاف.
⁽³⁹⁾ ينظر التعريفات، 1/ 238، والتوقيف على مهمات التعاريف، 607،، والكليات 625، ت: الكفوي، تح: الدكتور عدنان درويش، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، 2012 م.

⁽⁴⁰⁾ كتاب الحدود في النحو للرماني 74، وفي قوله يخرج من الفم تحصيل حاصل؛ لأن الكلام مخرجه من الفم فقط.
⁽⁴¹⁾ والصوت المشتمل أي بالقوة أو بالفعل، والمقصود بالقوة هو الضمير المستتر في اضرب، وذهب، وينظر شرح حدود النحو للأبذي بتحقيق الدكتور: خالد فهمي 52، وينظر الحدود النحوية للأبذي 71.

⁽⁴²⁾ المقصود ب: على بعض الحروف أي سواء دل على معنى كزيد، أو لم يدل كديز.
⁽⁴³⁾ وتحقيقاً: كزيد، وضرب، وتقديراً: كالمقدر في نحو، اضرب، وزيد ضرب، فإنه في قوة الملفوظ به، وينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي 71، وينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الثانية.

⁽⁴⁴⁾ ينظر كتاب الحدود في النحو للفاكهي 70.

⁽⁴⁵⁾ ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية للسرميني، الصفحة الثانية.

الحروف أو الأصوات التي تتألف منها الكلمات أو هي حروف هجاء كما ذكر زروق تحقيقاً أو تقديراً أو مهملة، أو مستعملة كما ذكر السرميني فهي تؤدي في الأغلب إلى معنى واحد وهو التعبير عن الأصوات التي يتألف منها الكلام في العربية، ومما جاء في التعريفات فما هي إلا مغايرة بين تعريف وآخر، ومؤدى هذه التعريفات لا يختلف كثيراً.

وعند الجوهري: لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظاً: رميته، ولفظت بالكلام وتلفظت به أي تكلمت به⁽⁴⁶⁾، وذكر ابن منظور، والفيروزآبادي الكلام نفسه الذي رأيناه عند الجوهري⁽⁴⁷⁾، واللفظ عند اللغويين هو الرمي، ثم نقل هذا المسمى إلى عرف النحاة بمعنى الملفوظ من الكلام.

وعند الجرجاني: ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه، مهملاً كان أو مستعملاً، ونقل هذا التعريف المناوي عن الجرجاني، وعرفه الكفوي فقال: ما صدر من الفم من الصوت المعتمد على مخرج، حرفاً واحداً أو أكثر، مهملاً أو مستعملاً، فلا يقال: لفظ الله، بل يقال: كلمة الله. والكفوي في تعريفه للفظ يماثل قول الجرجاني والمناوي، وكلها تطابق تعريفات النحويين⁽⁴⁸⁾.

وهكذا يبدو من خلال التفسير المعجمي لمعنى اللفظ أنه يشير إلى الحقيقة المادية في القاء اللفظ من الفم وهو المعنى المتحقق في القاء الكلام أو الكلمة أو اللفظ صوتاً من الفم، والذي أراه أقرب إلى أداء ملفوظ الكلام تعريف زروق وهو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً، فكان وافياً، وهذا ما كان واضحاً من خلال المقارنة فبين الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء، وأضاف قوله تحقيقاً أو تقدير، موضحاً المحقق من المقدر.

⁽⁴⁶⁾ الصحاح، 251، مادة لفظ.

⁽⁴⁷⁾ ينظر اللسان، 461/7، مادة لفظ، والقاموس المحيط 629، باب الضاء، فصل اللام.

⁽⁴⁸⁾ ينظر التعريفات 274، والتوقيف على مهمات التعاريف 623، والكليات 671.

الحد السادس: المبتدأ

قال التلمساني المبتدأ هو: كل اسم بدأت به لتخبر عنه بغيره معرى من العوامل اللفظية⁽⁴⁹⁾. وذكر الأبي في تعريفه قوله: الاسم المرفوع⁽⁵⁰⁾، العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفي به⁽⁵¹⁾، وعرفه زروق في قوله: الاسم المجرد عن عامل لفظي لفظاً⁽⁵²⁾، أو حكماً مخبراً عنه، أو وصف عطف علي اسم انفصل وأغنى⁽⁵³⁾. وجاء الفاكهي بتعرف نفسه، ويقول السرميني: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها للإسناد أو وصف رافع لمكتفي معتمداً على نفي أو استفهام نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون وما أشبه ذلك. فاجتمعت هذه التعريفات جميعها في تعريف المبتدأ، ولم يختلفوا إلا في مغايرة الألفاظ بين تعريف وآخر، وجاء تعريف السرميني الأخير مقترباً بأمثلة كما هو معهود عنده⁽⁵⁴⁾.

وقال الجوهري: بدأت بالشيء بَدْءاً، ابتدأت به، وبدأت الشيء فعلته ابتداءً⁽⁵⁵⁾، ولم يزد ابن منظور شيئاً على ما جاء به الجوهري⁽⁵⁶⁾، وجاء الفيروزآبادي بالمعنى نفسه الذي أتى به الجوهري وابن منظور، وفرق بين البدء بالشيء وهو البداية به، وبدء الشيء فعله⁽⁵⁷⁾، وأصحاب المعاجم السابقة كما رأينا لا يذكرون إلا المعنى اللغوي للفظ المبتدأ دون ذكر لأحوال الابتداء أو المبتدأ في النحو على الرغم من أن معنى المبتدأ في النحو: هو ابتداء الكلام، وهو المعنى نفسه في الاستعمال اللغوي، فقد أجمع اللغويون على أن البدء بالشيء بَدْءاً، ابتدأت به.

(49) رسالة في الحدود النحوية المنسوبة للتلمساني 368.

(50) خرج بتقييده المرفوع: غيره.

(51) المقصود به: اسم الفاعل، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، والمنسوب مثل: أقائم الزيدان، وينظر

الحدود النحوية للأبي 76، وشرح الحدود النحوية للأبي 94.

(52) المراد بلفظاً: كزيد قائم، والمراد بحكماً: نحو بحسبك.

(53) أي انفصل في اللفظ أي ظهر فيه، وأغنى في حصول الفائدة عنه، ينظر شرح كتاب الحدود في النحو

للفاكهي 176، وينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الرابعة.

(54) ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية، الصفحة العشرون.

(55) الصحاح، 77، مادة بدأ.

(56) ينظر اللسان، 26/1، مادة بدأ.

(57) ينظر القاموس المحيط، 33 باب الهمزة، فصل الباء.

ويقول الجرجاني: هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعه لظاهر نحو: زيد قائم، وأقائم الزيدان، وما قائم الزيدان.⁽⁵⁸⁾ وعرفه المناوي من بعده: تقديم الشيء على غيره ضرباً من التقديم⁽⁵⁹⁾. فتعريف الجرجاني يماثل تعريف النحويين، أما المناوي فتعريفه يعد تعريفاً لغوياً، وهو ما رأيناه عنده أحياناً لا يقدم التعريف الاصطلاحي، وإنما يفضل التعريف اللغوي أو الدلالي للكلمة. ولم يخرج الكفوي في تعريفه تعريفات النحويين فقال: هو كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية فهو المبتدأ، وعامله معنى الابتداء. فما أضاف في تعريفه إلا ذكر العامل المعنوي في المبتدأ، وهو معنى الابتداء. كما قاله بعض النحويين.⁽⁶⁰⁾

الحد السابع: المثني

وهو عند الأبذي: هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد، وعطف مثله عليه، يعني الزيادة التي تلحق بالاسم عند التثنية وهي الألف والنون أو الياء والنون لذا يصح الاسم المفرد عند حذف علامة التثنية⁽⁶¹⁾ فعرف الأبذي المثني بتعريف دلالي، وعرفه زروق فقال: ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه، دون اختلاف معنى. فذكر المفهوم نفسه عند الأبذي غير أنه أضاف صحة المعنى عند العطف عليه كالزيدان العاقلان⁽⁶²⁾، وذكر الفاكهي ما قاله زروق⁽⁶³⁾، وقال السرميني هو: كل اسم دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه نحو: الزيدان والهندان، فلم يصف في تعريفه إلا الأمثلة لتوضيح الحد⁽⁶⁴⁾.

⁽⁵⁸⁾ التعريفات 252.

⁽⁵⁹⁾ التوقيف على مهمات التعاريف 28.

⁽⁶⁰⁾ ينظر الكليات 680.

⁽⁶¹⁾ المقصود بقوله: حال كونه صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه: نحو: الزيدان والعمريين. إذ يصح فيهما التجريد، نحو: زيد وزيد، وعمرو وعمرو - ينظر الحدود النحوية للأبذي 70 وشرح الحدود التحويه للأبذي 85. وقوله: دون اختلاف معنى: أي لا يجوز ما اتفق لفظه دون معناه مثل: العين الباصرة ومنبع الماء.

⁽⁶²⁾ ينظر رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الرابعة.

⁽⁶³⁾ ينظر شرح كتاب الحدود النحوية للفاكهي 108.

⁽⁶⁴⁾ ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية للسرميني، الصفحة العاشرة.

وقال الجوهري: كان حقه في الأصل أن يقال: اثنا درهم واثنتا نسوة، إلا أنهم اقتصروا بقولهم: درهمان وامرأتان عن إضافتهما إلى ما بعدهما⁽⁶⁵⁾ وقال ابن منظور وعَقَلْتُهُ بِثَنَيْنِ إِذَا عَقَلْتُ يَدًا وَاحِدَةً بَعْقَدَتَيْنِ، الأصمعي، يقال: عَقَلْتُ البعير بَثْنَيْنِ يُظْهِرُونَ الْيَاءَ بَعْدَ الْأَلْفِ، وهي المدة التي كانت فيها، ولو مَدًّا مَادًّا لكان صواباً، كقولك: كساء وكساوان، وكساءان، قال: ووحد الثَّنَائِنِ ثِنَاءً، مثل: كساء ممدود، قال أبو منصور: أغفل الليث العلة في الثنائين، وأجاز مالم يجزه النحويون، قال أبو منصور: عند قول الخليل تركوا الهمة في الثنائين، حيث لم يفردوا الواحد قال: هذا خلاف ما ذكره الليث في كتابه؛ لأنه أجاز أن يقال: لوحد الثنائين ثناء.⁽⁶⁶⁾ وقال الفيروزآبادي: ولاثي في الصدقة: أي لا تأخذ مرتين في العام، أولاً تأخذ ناقتان مكان واحدة⁽⁶⁷⁾ وكل هذه الألفاظ المذكورة في هذه المعاجم تدل على الاثنتين بزيادة في آخرها، غير أن الجوهري في تحليله لحقيقة المثنى يرجع إلى أصل المتصور عند العرب أو في ذهن المتكلم وهو ما عبر عنه في قوله: كان الأصل أن يقال: اثنا درهم واثنتا نسوة تعبيراً عن تثنية المذكر والمؤنث.

وفي تعريف الجرجاني قوله: مالحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة⁽⁶⁸⁾ ويعرفه الكفوي في قوله: ما دل على اثنتين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف اسمه عليه، مثلاً إذا قلت: الزيدان، فقد دل على اثنتين. فلم يصف الكفوي أي جديد⁽⁶⁹⁾ وهكذا يكون المعنى واحد بين هذه المعاجم، ولم يختلفوا عن مفهوم النحويين لتعريف المثنى.

⁽⁶⁵⁾ الصحاح، مادة ثني، 146.

⁽⁶⁶⁾ ينظر اللسان، مادة ثني، 115/14.

⁽⁶⁷⁾ ينظر القاموس المحيط، 1141 باب الياء، فصل الثناء.

⁽⁶⁸⁾ ينظر التعريفات 257.

⁽⁶⁹⁾ ينظر الكليات 700.

الحد الثامن: المصدر⁽⁷⁰⁾

قال الرماني هو: اسم لحادث يوجد فيه الفعل⁽⁷¹⁾. وعند التلمساني: وهو المفعول المطلق: كل اسم دل على معنى وزمان مجهول⁽⁷²⁾. فإضافة التلمساني هنا تتمثل في تسمية المصدر بالمفعول المطلق. وأضاف الاسم الدال على معنى والزمان المجهول، ويعرفه الأبذي بتعريف دلالي مختصر فيقول: الاسم الدال على حدث⁽⁷³⁾ وهذا التعريف يماثل تعريف الرماني، وقال زروق: اسم دال بالأصالة⁽⁷⁴⁾ على معنى قائم بفاعل⁽⁷⁵⁾ أو صادر عنه⁽⁷⁶⁾ حقيقة أو مجازاً⁽⁷⁷⁾ أو على معنى واقع على مفعول⁽⁷⁸⁾. لم يصف زروق إلا تعبير المصدر على الحقيقة أو المجاز، وهذه الإضافة لها دلالتها أو أهميتها عند تحليل النصوص. ولغته أوسع أفضاً من الرماني والتلمساني غير أنه لم يخرج عن المفهوم الذي وجدناه عندهما. وتعريف الفاكهي يشابه تعريف زروق⁽⁷⁹⁾. ويعرفه السرميني بقوله: الاسم الحادث الجاري على الفعل نحو: (ولولا دفع الله الناس). فذكره للمثال من الآية أوضح التعريف الاصطلاحي للمصدر، فهو في الآية (دفع) دل على حدث وعمل عمل الفعل في لفظ (الناس)⁽⁸⁰⁾.

⁽⁷⁰⁾ يطلق بعض النحاة المصدر على المفعول المطلق، ومنهم الهشتوكي، ينظر معاجم الحدود النحوية في العربية دراسة لغوية معجمية مع تحقيق كتاب تحفة الرب المعبود في تعاريف النحو والحدود 387، رسالة دكتوراة، إعداد: علي إمام خليفة المقطف، جامعة المنوفية، مصر، 2015م. والتلمساني 369، فهما يجتمعان في نحو قولك: أكرمت محمد إكراماً، وينفرد المصدر نحو قولك: وقوفك اليوم وقوف مشرف، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربت زيداً ضرباً.

⁽⁷¹⁾ كتاب الحدود في النحو للرماني 69، ويقصد بقوله يوجد فيه الفعل: أن المصدر أصل الفعل.

⁽⁷²⁾ رسالة في الحدود النحوية المنسوبة للتلمساني 369.

⁽⁷³⁾ والمصدر كذلك: اسم المعنى المنسوب للفاعل أو للناصب عنه، كالأمر والضرب فهما اسما المعنى المنسوب إلى الفاعل في قولك: أمر زيد، وضرب عمرو، ينظر شرح الحدود النحوية للأبذي 97.

⁽⁷⁴⁾ يقصد بالأصالة أي بالوضع.

⁽⁷⁵⁾ قائم بالفاعل: كفرح زيد فرحاً.

⁽⁷⁶⁾ أو صادر عنه: كقعد زيد قعوداً.

⁽⁷⁷⁾ أو مجازاً: كمرض زيد مرضاً.

⁽⁷⁸⁾ أي على معنى مفعول مصدر، ينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي 183، ومخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الثامنة.

⁽⁷⁹⁾ ينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي 183.

⁽⁸⁰⁾ ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية، الصفحة الثامنة والثلاثون.

وقال الجوهري: الصذر بالتسكين المصدر، والموضغ مصدرٌ، ومنه مصادر الأفعال.⁽⁸¹⁾ ويقول ابن منظور: قال الليث: المصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال.⁽⁸²⁾ ولم يصف الفيروزآبادي شيئاً عن الجوهري وابن منظور.⁽⁸³⁾ وهنا تتشابه الدلالة اللغوية للمصدر مع تعريفه أو بداية تعريف المصدر عند النحويين، فهو أصل؛ لأن المصدر تشتق منه سائر أنواع المشتقات، فكما أنه أصل الشيء في اللغة، فهو أصل المشتقات في اصطلاح النحويين . فالمصدر كما رأينا من التفسير المعجمي هو الموضع، وهو أصل الكلمة، ومنه أخذ المصطلح النحوي.

وقال الجرجاني: هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه.⁽⁸⁴⁾ ويقول المناوي: التولي عن محل ورود بالصدر.⁽⁸⁵⁾ فهذا التفسير أحد الدلالات اللغوية لمعنى المصدر، ولم يشر إلى الدلالة الاصطلاحية لهذا المفهوم كما رأينا عند الجرجاني والمناوي. ويعرفه الكفوي بقوله هو: الذي له فعل يجري عليه، كالانطلاق في انطلق.⁽⁸⁶⁾ فهو المفهوم نفسه السابق غير أنه أضاف مثلاً للإيضاح.

الحد التاسع: المضمَر

يقول فيه الرماني: المدلول على اسمه بمراجعة إلى ذكره⁽⁸⁷⁾ ويعرفه التلمساني فيقول: وهو ما لم يدل بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به.⁽⁸⁸⁾ وقال الأبي المضمَر هو: ما دل على مسماه بقرينة التكلم كأننا، أو الخطاب كأنت، أو الغيبة،

⁽⁸¹⁾ الصحاح، 582، مادة صدر.

⁽⁸²⁾ ينظر اللسان، 445/4، مادة صدر.

⁽⁸³⁾ ينظر القاموس 381، المحيط، باب الرء، فصل الصاد.

⁽⁸⁴⁾ التعريفات، 277.

⁽⁸⁵⁾ ينظر التوقيف على مهمات التعاريف 659.

⁽⁸⁶⁾ ينظر الكليات، 688.

⁽⁸⁷⁾ ذكره الرماني في باب الحد لمعاني الأسماء التي تحتاج إليها في النحو، ولم يذكره عند تعريفه لهذه الحدود، أقول ربما سقط هذا الحد سهواً من الدكتور إبراهيم السامرائي أثناء النسخ، وأشار إليه إبراهيم بن سليمان البعبي في الهامش، ينظر كتاب الحدود في النحو للرماني 65، وينظر رسالة في الحدود النحوية المنسوبة للتمساني 381.

⁽⁸⁸⁾ السابق، 365.

كهو.⁽⁸⁹⁾ وعرفه زروق فقال: ما دل وضعاً على متكلم، أو مخاطب، أو غائب.⁽⁹⁰⁾ ونقل الفاكهي عن زروق الحد نفسه⁽⁹¹⁾ ويعرفه السرميني بقوله: ما كني به عن الظاهر اختصاراً كأننا، وأنت، وهو⁽⁹²⁾. فهذه التعريفات تؤدي مفهوماً واحداً للضمير، وهو ما دل على سبيل الكناية عن الاسم الظاهر بصيغ الضمائر المختلفة أنا، وأنت، وهو، غير أنه من الملاحظ على تعريف الرماني أنه يشير إلى ما يحيل إليه الضمير في النص حتى يفهم المخاطب إلى من يرجع الضمير، وذلك في قوله: بمراجعة إلى ذكره، أي إلى الاسم الذي يسبق الضمير ويحيل إليه الضمير.

وفي قول الجوهري: أضمرت في نفسي شيئاً، والاسم الضمير، المضممر الموضوع⁽⁹³⁾ وأضاف ابن منظور قوله: والمضممر في العربية إن شئت جئت به وإن شئت لم تأت به⁽⁹⁴⁾ وأضاف كذلك قوله: الضمير العنب الذابل. ولم يصف الفيروزآبادي شيئاً عن المعجمين السابقين.⁽⁹⁵⁾ من هنا يتبين لنا أن أصحاب المعاجم لم يذكروا شيئاً عن المفهوم الاصطلاحي للضمير إلا ما ذكره ابن منظور في قوله: والمضممر في العربية؛ يعني الضمير، فهو متروك لرغبة المتكلم إن أراد أن يبيّن الكلام على الإضمار جاء بالضمير وإن لم يرد الإضمار بنى كلامه على الإظهار، وهو المفهوم من كلام ابن منظور. وكانت كل المعاني تدور حول معنى السر، وداخل الخاطر، والموضع، والاختفاء.

وقال الجرجاني: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظاً نحو: ضربت غلامه، أو معنى بأن ذكر مشتقه كقوله تعالى: ﴿اعْدُوا لَهُ وَ أَقْرَبْ لِلتَّقْوَى﴾ أي: العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه، أو حكماً أي ثابتاً في الذهن كما

⁽⁸⁹⁾ ينظر الحدود النحوية للأبدي 56.

⁽⁹⁰⁾ المقصود بوضعاً: أي من حيث الوضع كأننا وإياي على المتكلم، والمخاطب كأنت وإياك، أو على غائب، كهو وإياه. ينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الخامسة، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي 139.

⁽⁹¹⁾ المصدر السابق.

⁽⁹²⁾ ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية، الصفحة الثالثة.

⁽⁹³⁾ الصحاح، 626 مادة ضم.

⁽⁹⁴⁾ اللسان، 491/4 مادة ضم.

⁽⁹⁵⁾ ينظر القاموس المحيط 387، باب الرء، فصل الضاد.

في ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم.⁽⁹⁶⁾ وعرفه المناوي فقال: ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً، نحو: زيد ضربت غلامه، أو معنى. وهذا التعريف موافق تعريف الجرجاني⁽⁹⁷⁾، وذكر الكفوي تعريفاً مقتضياً للمضمّر فقال: إشارة إلى ما قبله، وقال أيضاً: كل ضمير وقع بين اثنين مذكر ومؤنث هما عبارتان عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث، كقولهم: الكلام، وتسمى جملة⁽⁹⁸⁾، فلم يصف إلا إمكان التذكير أو التأنيث في صيغة الضمير.

الحد العاشر: المعرفة

يعرفها الرماني في قوله: المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين: علامة موجودة، وعلامة مقدرّة، فالموجود: الألف واللام، والمقدرة في ثلاثة أشياء: الاسم العلم، والمضمّر، والمبهم⁽⁹⁹⁾ وعرفها التلمساني بتعريف مختصر جداً بقوله: ما خص الواحد من جنسه. فلم يذكر القرائن اللفظية أو المقدرة التي تخص الاسم فتقله من النكرة إلى المعرفة وهو ما فضله الرماني⁽¹⁰⁰⁾ وعرفها زروق كذلك بتعريف مختصر ذكر فيه: ما وضع ليستعمل في معين، وهي ستة أقسام: الضمير، فالعلم، فاسم الإشارة، فالموصول، فالمعرف بالأداة، فالمضاف إلى واحد منها. وتفصيله هنا يماثل تفصيل الرماني غير أن الرماني قسم هذه القرائن إلى علامة لفظية موجودة وهي الألف واللام، وعلامة لفظية مقدرّة وهي الاسم العلم، والضمير، والمبهم⁽¹⁰¹⁾ وعرفها الفاكهي بتعريف زروق⁽¹⁰²⁾ ويعرفها السرميني بقوله: هي ما وضع ليستعمل في معين فمنها: الضمير، والمبهم، والعلم. فهو كذلك مماثل لتعريفي زروق والفاكهي.

⁽⁹⁶⁾ التعريفات 279.

⁽⁹⁷⁾ ينظر التوقيف على مهمات التعاريف 661، 475.

⁽⁹⁸⁾ ينظر الكليات: 477، 480، 733.

⁽⁹⁹⁾ كتاب الحدود في النحو للرماني 68.

⁽¹⁰⁰⁾ ينظر رسالة في الحدود النحوية للتلمساني 369.

⁽¹⁰¹⁾ ينظر رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الخامسة.

⁽¹⁰²⁾ ينظر كتاب شرح الحدود في النحو للفاكهي 134.

وقال الجوهري: عرفته معرفة وعرفاناً، والمعروف ضد المنكر، ف جاء بتعريف الضد في قوله: والمعروف ضد المنكر⁽¹⁰³⁾ ولم يصف ابن منظور على المعنى الأول شيئاً⁽¹⁰⁴⁾ وعرفها الفيروزآبادي كذلك بتعريف الضد كالجوهري⁽¹⁰⁵⁾ فالمعاني المعجمية تدور حول العرفان بالشيء، وهو المعنى العام الذي تقرره اللغة لحقيقة المعرفة في الاستعمال اللغوي، ولم أجد أي ذكر للمعاني الاصطلاحية الذي يقرره الدرس اللغوي، أو العلامات اللفظية، أو غير اللفظية التي تلحق بالاسم فتقله من النكرة إلى المعرفة.

وقال الجرجاني فيه: ما وضع ليدل على شيء بعينه⁽¹⁰⁶⁾ وهو تعريف عام للمعرفة دون ذكر العلامات التي تدل على الشيء المعين سواء كان ضميراً، أم علماً أم اسم إشارة إلخ، وكان تعريف المناوي المصري مشابهاً لتعريفات زروق، والفاكهي، والسرمني⁽¹⁰⁷⁾ وقال الكفوي: المعرفة تقال للإدراك المسبوق بالعدم⁽¹⁰⁸⁾ وهو يشير بقوله: إدراك المسبوق بالعدم إلى ما يلحق بالاسم النكرة من علامات تعين المخاطب على إدراك هذه المعرفة وهو معنى فلسفي قد لا يصل إلى فهم المخاطب.

الحد الحادي عشر: المفرد

قال الرماني: المفرد هو المذكور وحده من اسم وفعل وحرف⁽¹⁰⁹⁾ وحده التلمساني بالتعريف نفسه⁽¹¹⁰⁾، وعرف الأبيدي المفرد الذي هو قسيم المثني

⁽¹⁰³⁾ الصحاح 694، مادة عرف.

⁽¹⁰⁴⁾ ينظر اللسان 236/9 مادة عرف.

⁽¹⁰⁵⁾ ينظر القاموس المحيط 752، باب الفاء، فصل العين.

⁽¹⁰⁶⁾ التعريفات 72.

⁽¹⁰⁷⁾ ينظر التوقيف على مهمات التعاريف 666.

⁽¹⁰⁸⁾ ينظر الكليات 732.

⁽¹⁰⁹⁾ كتاب الحدود في النحو للرماني 68، ومصطلح مفرد هنا الكلمة المفردة قبل التركيب، لا المفرد قسيم المثني والجمع، وقد اضطرب مصطلح مفرد في النحو العربي اضطراباً شديداً فتارة يراد به ما يقابل مثني أو جمعاً، وتارة يقابله جملة أو شبه جملة، وتارة يقابله مركب، وتارة يقابله مضاف أو شبه المضاف وغير ذلك، ينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الثالثة.

⁽¹¹⁰⁾ ينظر رسالة في الحدود النحوية المنسوبة للتلمساني 385.

والجمع بقوله: هو مالم يقترن به علامة تثنية أو جمع.⁽¹¹¹⁾ وهو يختلف عن المفرد الذي عرفه الرماني فجعله قسيم الفعل والحرف، أما الأبدي فجعل المفرد قسيم المثني والجمع، ولعل ذلك يرجع إلى تنوع دلالة هذا المصطلح في العربية فالمفرد يقابل الجملة والحرف، ويطلق المفرد أيضاً ويراد به قسيم المثني والجمع، وعند زروق: مالا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه. وهو هنا ما يقابل المركب، وهو قسيم الجملة أو التركيب كما رأيناه عند الرماني.⁽¹¹²⁾ وعرفه الفاكهي بتعريف يماثل تعريف زروق، ولم يضيف أي شيء⁽¹¹³⁾، وكذلك السرميني سلك المسلك نفسه، فعرفه كتعريف زروق والفاكهي إلا أنه فسّر قوله بذكر المثال⁽¹¹⁴⁾.

وقال الجوهري: تقول: لقيت زيداً فردين إذا لم يكن معكما واحد⁽¹¹⁵⁾. وأضاف ابن منظور معنى آخر للمفرد وهو: ثور الوحش⁽¹¹⁶⁾، وذكر الفيروزآبادي قوله: الفرد نصف الزوج، ومن لا نظير له، والمرأة وضعت واحدة، فهي مفردة، ولا يقال في الناقة؛ لأنها لا تلد إلا واحداً.⁽¹¹⁷⁾ ومن الملاحظ على ما ذكره الجوهري، وتبعه في ذلك ابن منظور والفيروزآبادي أنه أشار إلى الاستعمال اللغوي للمفرد؛ لكن تمثيله بين أنه يعني الفرد والفردين أي الإفراد والتثنية، وهو يختلف إلى حد كبير عن المعنى الاصطلاحي خاصة المفرد الذي هو قسيم الجملة. وقال الجرجاني هو: ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه⁽¹¹⁸⁾، وعند المناوي: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه.⁽¹¹⁹⁾ فهذا كله المفرد الذي هو قسيم الجملة، وأتى

⁽¹¹¹⁾ ينظر الحدود النحوية للأبدي 67.

⁽¹¹²⁾ ينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، الصفحة الثالثة، وشمل الحد: مالا جزء له كهمزة الاستفهام، وما له جزء دال على معنى، ولكن لا يدل على جزء معناه المقصود كعبد الله علماً، أو ماله جزء ذو معنى هو جزء المعنى المقصود، لكن لا يكون مراداً. نحو: الحيوان الناطق، علماً؛ لأن المعنى حينئذ الماهية الإنسانية مع التشخيص، ينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي.

⁽¹¹³⁾ ينظر السابق، الصفحة نفسها.

⁽¹¹⁴⁾ ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية للسرميني، الصفحة الثالثة.

⁽¹¹⁵⁾ الصحاح، 802، مادة فرد.

⁽¹¹⁶⁾ ينظر اللسان، 313/3، مادة فرد.

⁽¹¹⁷⁾ ينظر القاموس المحيط، 277، باب الدال، فصل الفاء.

⁽¹¹⁸⁾ التعريفات 287.

الكفوي بالمعنى نفسه الذي جاء به الجرجاني والمناوي⁽¹²⁰⁾، وأسلم الحدود عندي هو حد زروق؛ لأنه المتفق عليه عند غالبية اللغويين.

الحد الثاني عشر: المفعول به⁽¹²¹⁾

حده التلمساني بقوله: كل اسم وقع الفعل به، وأتى بعد تمام⁽¹²²⁾ الكلام منصوباً⁽¹²³⁾.

ويعرفه الأبذي في قوله: هو ما وقع عليه فعل الفاعل. فلم يضيف جديداً⁽¹²⁴⁾ وعرفه زروق فقال: ما وقع عليه فعل الفاعل، ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو على الاختصاص أو الإغراء، أو التحذير، أو النداء.⁽¹²⁵⁾ وقال الفاكهي ما ذكره زروق. ويقول السرميني المفعول به هو: الاسم المنصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل نحو: ضربت زيداً.⁽¹²⁶⁾ ومن الملاحظ على هذه التعريفات أنها تتفق في مفهوم مصطلح المفعول به، غير أن زروق وسع مفهوم

⁽¹¹⁹⁾ ينظر التوقيف على مهمات التعاريف، 668.

⁽¹²⁰⁾ ينظر الكليات 585.

⁽¹²¹⁾ يعال النحاة تقييد المفعول به بهذا القيد (به) ولم يقيد المصدر بسبب أن المفعول الحقيقي للفاعل هو المصدر، أما المفعول به فإنه كان موجوداً قبل الحدث فهو مفعول له، وليس للفاعل إلا إيقاع الحدث به أو عليه أو نفي الحدث عن الوقوع به أو عليه، ومنهم من يعال أن المفعول هو المصدر؛ لأن المصدر ينصبه كل فعل لازماً كان أو متعدياً بخلاف المفعول به الذي لا ينصبه إلا المتعدي من الأفعال.

⁽¹²²⁾ أي حكماً؛ لأن المفعول به قد يتقدم على الفعل والفاعل معاً كما في قوله تعالى: (أياً ما تدعو فله الأسماء الحسنی) فالمفعول هنا مقدم من تأخير بصدارة اسم الشرط.

⁽¹²³⁾ المراد بمنصوب يخرج المفعول به في المعنى، وهو المجرور بحرف جر بعد فعل لازم نحو: جلست على الكرسي؛ لأن مثل هذا لا يسمى مفعول به من حيث الصناعة، ينظر رسالة في الحدود النحوية المنسوبة للتلمساني 393.

⁽¹²⁴⁾ ينظر الحدود النحوية للأبذي 77، وشرح الحدود النحوية للأبذي 96.

⁽¹²⁵⁾ المنصوب على الاشتغال: كزيداً ضربته، وعلى التنازع: كلقيت وأكرمت خالداً، وعلى الاختصاص نحو: نحن معاشر الأنبياء لانورث، وعلى الإغراء: السلاح السلاح، وعلى التحذير قوله تعالى: (ناقه الله وسقياها) وعلى النداء: يا عبد المطلب، ينظر مخطوط رسالة زروق في الحدود النحوية، وينظر شرح الحدود النحوية للفاكهي 200.

⁽¹²⁶⁾ وأمثله هي: نحو: ضربت زيداً، والناصب له إما فعل، نحو قوله تعالى: (وورث سليمان داود) ووصف، نحو قوله تعالى: (إن الله بالغ أمره) أو مصدر، نحو قوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس) أو اسم فعل، نحو: عليكم أنفسكم، ينظر مخطوط أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية للسرميني، الصفحة الثامنة والعشرون.

المصطلح ليشمل أحوال التنازع، والاشتغال، والاختصاص، والإغراء، والتحذير، والنداء، فهذه الصور يأتي معها المفعول به مقدراً فيه العامل، ولم يضاف السرميني إلا المثال توضيحاً للمفهوم.

وقال ابن منظور المفعول به كقولك: أكرمت زيداً، وأعنت عمراً، وما أشبهه⁽¹²⁷⁾.

وعند الجرجاني: ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف جر، أو بواسطة⁽¹²⁸⁾. وهو كذلك عند المناوي⁽¹²⁹⁾ وإضافة الجرجاني هنا للمفعول به الذي يتعدى إليه فعله بحرف أو بغير حرف.



⁽¹²⁷⁾ ينظر اللسان، 528/11، مادة فعل.

⁽¹²⁸⁾ التعريفات 287.

⁽¹²⁹⁾ ينظر التوقيف على مهمات التعاريف 669.

قائمة المصادر والمراجع

- التعريفات، تأليف: الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1423هـ.
- التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: المناوي، تحقيق: محمد رضوان الحداية، دار الفكر، بيروت، ط1، 2002.
- الحدود النحوية، تأليف: الأذبي، تحقيق: الدكتور خالد فهمي، مكتبة الآداب، جامعة المنوفية، 2008.
- رسالة في الحدود النحوية المنسوبة للتلمساني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعبي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، عالم المخطوطات والنوادر، ع ج، مج 7 رجب، والنوادر ع، مج 7 رجب، ذي الحجة 1423هـ سبتمبر 2002م، فبراير 2003م.
- شرح الحدود النحوية للأذبي، تأليف: أبي القاسم المالكي، تحقيق: الدكتور خالد فهمي، مكتبة الآداب، جامعة المنوفية.
- الصحاح، تأليف: الجوهري، اعتنى به خليل مأمون شيحة، دار المعرفة، ط4، 2012م.
- القاموس المحيط، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، 2010م.
- كتاب شرح الحدود النحوية، تأليف: الفاكهي، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان، مكتبة وهبة، 1988م.
- الكليات: تأليف: الكفوي، تحقيق: الدكتور عدنان درويش وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، 2012م.
- اللسان، تأليف: ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- معاجم الحدود النحوية في العربية دراسة لغوية معجمية مع تحقيق كتاب: تحفة الرب المعبود في تعاريف النحو والحدود، رسالة دكتوراة غير مطبوعة، علي إمام المقطف، جامعة المنوفية، مصر، 2015.

المخطوطات

- أرجوزة جزئية في الحقائق النحوية للسرميني، مخطوط نسخة في دار الكتب المصرية، برقم 1003.
- رسالة زروق في الحدود النحوية، مخطوط في مجمع البحوث الإسلامية الإدارية المركزية بمكتبة الأزهر، رقم عام، 54456، ورقم خاص 3944.



